محتوى مادة نقود وبنوك

المحاضره التمهيديه

هدف المقرر :

يهدف هذا المقرر إلى إعطاء نظرة شمولية عن موضوع النقود والبنوك ، وكذا التعرف على وظائفهما المختلفة ودورهما الحيوي في الحياة الإقاصادية المعاصرة ، كما سيتعرف الطالب على أهم النظريات النقدية والمتعلقة بالمواضيع الإقتصادية ذات الجانب النقدي مثل التضخم ، زيادة على إطلاع الطالب على مختلف أنواع البنوك وأعمال كل نوعا منها ودوره في الجهاز المصرفي الوطني فضلا عن إطلاع الطالب على دور البنوك والنقود في المعاملات الدولية و تقنيات الإتصال فيها .

أهداف المقرر الاجارئيه :

١- تعريف الطلاب بماهية النقود والبنوك ، وآلياتهما المختلفة.

٢- تعريف الطلاب بدور النقود والبنوك في الحياة الاقتصادية وكيفية إدارة السياسة النقدية .

٣- تعريف الطلاب بمختلف أنواع البنوك من تجارية وإسلامية ومركزية ، و كذا معرفة كيفية عملها ومزاولة نشاطها في الإقتصاد .

محتويات المنهج :

الفصل الأول : النقود والنظم النقدية

الفصل الثاني: نظريات الطلب على النقود

الفصل الثالث : نظريات التضخم

الفصل الرابع : البنوك التجارية

الفصل الخامس : إدارة ربحية و سيولة البنك

الفصل السادس : البنوك الإسلامية

الفصل السابع : البنوك المركزية

الفصل الثامن : النقود والبنوك في المعاملات الدولية

الفصل التاسع : تقنية المعلومات والإتصالات في البنوك

الفصل الاول

المحاضره الاولى .. النقود والنظم النقديه

❶ المراحل التاريخيه للانتاج :

إن دراسة التطور التاريخي للإنتاج تبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية هي :

١- مرحلة الإنتاج لأجل إشباع الحاجات: يتوافق مع المجتمعات البدائية.

٢- مرحلة الإنتاج لأجل المبادلة: حيث ظهر التخصص، ووجد فائض اقتصادي يتبادله الفرد مع غيره.

٣- مرحلة الإنتاج الرأسمالي : حيث ظهرت المصانع الصغيرة التي كانت تمثل الأشكال الأولى للشركات و المؤسسات المعروفة حاليا.

❷ المبادله :

✓ مفهوم المبادله :

✓ المبادلة عملية وسيطية بين التوزيع والاستهلاك، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع، والحصول على مداخيل، وبالأحرى فإنها العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية، كما تمكن المبادلة المستهلكين من دفع مبالغ نقدية لإشباع مختلف الرغبات، وذلك عن طريق استعمال الخدمات واستهلاك السلع التي يرغبون في الحصول عليها.

✓ أهمية المبادله :

- تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:
- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
- سير الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.
- معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.
- معرفة نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم.

✓ المبادلة: بضاعة - بضاعة (المقايضة)

بفضل الاختراعات وتطور قوى الإنتاج أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلك، مما أوجد فائضا من السلع يتبادله مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع أخرى وإشباع منافع جديدة وحاجات متعددة.

- تقييم نظام المقايضة

أ - إيجابياته

١. ساهم في تسويق السلع بين المنتجي
٢. ساير مراحل الإنتاج.
٣. أدى إلى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمعات.
٤. يعتبر مرحلة أساسية من مراحل تطور الإنتاج .

ب - سلبياته

إن الإنسان قديما كان يتبادل سلعة مقابل سلعة "المقايضة"، لكن سرعان ما ظهرت الصعوبات التي تعترض تطبيقها منها:

١-صعوبة توافق رغبات المتبادلين.

٢- صعوبة تحديد نسب التبادل لصعوبة تجزئة السلع والخدمات.

٣- صعوبة التخزين.

٤-عدم وجود وحدة لقياس القيمة .

٥- تعدد الأسعار النسبية للسلع.

٦-تدني الكفاءة التبادلية.

لذلك تحتم على المجتمعات قديما أن تتدرج في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع، نظرا لضرورتها واستجابتها لرغبات البشرية، والمتمثلة في النقود والتي أخذت عدة أشكال مثل: بعض الحيوانات، الشاي، الملح، وفي إطار بحثه المستمر عن أفضل سلعة وسيطة يستعملها في عملية التبادل هدى الله الإنسان قديما إلى استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة ، حيث تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن.

❸ تعريف النقود

النقود هي أي شيء يمكن استخدامه كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ، شريطة أن يلقى قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة ، و أن لها خصائص معينة فما هي إذن هذه الوظائف و هذه الخصائص ؟

4 وظائف النقود

تتمثل وظائف النقود في العناصر التالية :

١ وسيط للتبادل ٢ مخزن للقيمة ٣ وحدة لقياس القيمة ٤ معيار للمدفوعات الآجلة

5 خصائص النقود

تتمثل خصائص النقود في العناصر التالية :

١ سهلة الحمل ٢ غير سريعة التلف ٣ قابلة للتجزئة ٥ سهلة التمييز

6 أنواع النقود

تتمثل أنواع النقود في العناصر التالية :

١. النقود السلعية هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود .
٢. النقود الرمزية أو الورقية والتي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها
٣. النقود الائتمانية أو البنكية وهي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيرا قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان.
٤. النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة.

من خلال كل ما تقدم نستخلص ما يلي :

١- أن تطور النقود مر بعدة مراحل من مراحل النقود المجسمة والملموسة ماديا إلى مرحلة النقود المجردة .

٢- أن هناك إرتقاء في مستوى الثقة التي يضعها الإنسان في الوسائل النقدية .

٣- أنه كلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية، ففي الإقتصادات المتطورة نجد النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية أما في الإقتصادات الضعيفة نجد أن النقود الورقية والمعدنية مازالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية .

المحاضرة الثانيه

تابع النقود والنظم النقديه

❶ النظام الاقتصادي :

يجدر بنا ونحن ندرس النظم النقدية أن نعرف أصلا النظام الاقتصادي على أنه: تنظيم يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد المجتمع كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته.

و للنظام الاقتصادي عدة وظائف هي :

١ - تقرير الأهداف الإنتاجية.

٢- تخصيص الموارد الإنتاجية وتحديد الأسلوب الإنتاجي.

٣- توزيع الناتج الكلي.

❷ النظم النقديه :

يشمل النظام النقدي على جميع النقود المتداولة في بلد معين، وكذا المؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية(البنك المركزي) وكذلك البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة، ويتركز إهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي دون الإخلال بإستقرار مستوى الأسعار.

وهناك نظامين أساسين من النظم النقدية هما النظام السلعي والنظام القانوني أو الورقي:

١. النظام السلعي

و هو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل، حيث كان الذهب والفضة أوسع هذه السلع انتشارا، حيث كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .

وقد كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب والفضة، أو خليط من الاثنين معا.

❀ قاعده الذهب

كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات (١٩٣١-بريطانيا و ١٩٣٣ – االولايات المتحدة) من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد الأعظم.

وقد كانت لقاعدة الذهب عدة مزايا هي :

١- الأمان

٢- استقرار أسعار الصرف (٢٠,٦ دولار مقابل ٤,٢٥ جينيه => ١ جينيه = ٤,٨٥ دولار)

٣- إدارة النظام النقدي بصورة آلية

٤- استقرار مستوى الأسعار. (ليس هنالك اجماع)

❀ قاعده المعدنين

الاشكال الاخرى قاعدة الذهب

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي :

١- قاعدة المسكوكات الذهبية(١٨٠٠-١٩١٤)، وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب .

٢- قاعدة السبائك الذهبية (١٩١٤-١٩٣٣)، وتتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية.

٣- نظام الصرف بالذهب وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني .

٢. النظام النقدي القانوني او الورقي

في النظام النقدي القانوني لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها، لذلك فإنها تعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى .

وعلى هذا الأساس تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي ، وإنما بحسب الإعتبارات والأهداف الإقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وفي مقدمتها النمو الإقتصادي وإستقرار الأسعار.

- لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيرا من قاعدة الذهب ، وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة ، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الإحتياطي الذهبي .

إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا.

المحاضره الثالثه

الفصل الثاني .. نظريات الطلب على النقود

الطلب على النقود :

نقدم في هذا الفصل النظريات المختلفة للطلب على النقود ، ودوافع الطلب على النقود ، والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود ، خاصة سعر الفائدة بإعتباره العامل الفاعل في آلية إنتقال تأثير التغير في عرض النقود على المتغيرات الإقتصادية الكلية

١. النظريه التقليديه لكمية النقود

تعتبر أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود ، جاءت بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وكانت أهم التعديلات التي أجراها فيشر هو أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية ، وأبرز فكرة سرعة دوران النقود ، أي معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها،

لتأخذ المعادلة الشكل الآتي:

كمية النقود Xسرعة دورانها = حجم المعاملات X متوسط أسعار السلع

وبالرموز اللاتينية تأخذ الشكل الآتي:

M.V=P.Y

حيث M: كمية النقود المستخدمة.

P : المستوى العام للأسعار

V :سرعة دوران وحدة النقد .

Y: حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف حجم السلع والخدمات.

وبقسمة المعادلة على Y فإن:

M.V/Y=P.Y/Y

أي أن : P=M.V/Y

❶ نظرية كميه النقود المطلوبه

- إن نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي ، لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة، ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيب حدذود المعادلة السابقة في الاصيغة التالية :

M = 1/V x PY

❷ نظريه كينز لتفضيل السيوله

نصت نظرية تفضيل السيولة لكينز على أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع هي :

أ - دافع المبادلات

نعني بهذا النوع من الطلب رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود لسد النفقات الضرورية التي تتطلب القيام بها أثناء الوقت الفاصل بين تسلم المداخل وإنفاقها ، لأن الإيرادات ترتبط عادة بوقت معين (آخر الشهرللإيجار، تحصيل مبالغ المبيعات بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية)، في حين أن النفقات لاتتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين ، وبالتالى يمكن تقسيم باعث المعاملات إلى قسمين:

النوع الأول : ويتعلق بتصرف المستهلك وهو دافع الدخل .

النوع الثاني : ويتعلق بتصرف المؤسسة وهو دافع المشروع.

كما أن باعث المعاملات يتأثر بأربع متغيرات:

١-مستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته.

٢- مدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقت إنفاقها .

٣- مستوى الأسعار وترقبها.

٤- معدل ارتفاع الإنتاج الوطني ومختلف المداخيل.

ب - دافع التحوط للطوارئ

يؤدي باعث الاحتياط عند الأفراد إلى المحافظة على كميات معينة من النقود قصد القيام بالنفقات غير المنتظرة وغير العادية مثل نفقات العلاج ، وتتعلق أهمية الإحتياط بعوامل ذاتية مثل إمكانية الترقب ومدى طبيعة الإنسان في الإحتياط والحرص ، وقد تتخذ هذه الإحتياطات شكل سندات أو أسهم قابلة للتحويل بسهولة إلى نقود سائلة ، الشئ الذي يجعلها منتجة تدر على صاحبها فوائد (وهذا حسب معدل الفائدة السائد).

ج- دافع المضاربة

يتعلق باعث المضاربة بالمحفوظات النقدية التي يتركها بعض الأفراد في حوزتهم ليتمكنوا من استعمالها في ظروف أحسن في أسواق العقارات والمواد الأولية والبورصات، إذ ينتظرون الفرص المناسبة لاستخدام أموالهم ، إن الإحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة ، وبمردود القيم المالية ، فإذاكان معدل الفائدة ومستوى القيم المالية مرتفعا فإن المحفوظات النقدية تتقلص لأن المتعاملين يسعون إلى الإستثمار في السوق النقدية وإعطاء القروض ، وإذا كانت القروض منخفضة فإن المحفوظات النقدية لأجل المضاربة ترتفع.

❸ نظريه بومول –توبين

وفق لهذه النظرية يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود، وتقاس المنفعة الحدية بالدينار للاحتفاظ بدينار إضافي من النقود بدلا عن الاحتفاظ به في سندات، بتكاليف مبادلة السندات التي يتم تفادي تحملها بالاحتفاظ بالنقود ، أما التكلفة الحدية للإحتفاظ بدينار إضافي ، فتقاس بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الإحتفاظ بسندات بقيمة دينار.

❹ النظريه الحديثه لكمية النقود لفريدمان

يرى فريدمان أن طلب النقود ليس ثابتا بل هو متغير ، ولتفسير عوامل التغيير ، ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى نقود ، وقيم منقولة وسلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد).
هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لاستخدام مكونات ثروته في سبيل الحصول على أكبر قدر من المداخيل ، ومن أجل ذلك يعمل هذا الشخص على طلب النقود ، وطلب القيم المنقولة ، وطلب السلع والخيرات المادية. فما هي العوامل التي تؤثر في طلب النقود؟

يرى فريدمان هذه العوامل من خلال مختلف مكونات الثروة باعتبار مستوى سيولتها وهي خمسة:

١- طلب النقود أكثر الموجودات سيولة وهو طلب للإستجابة لحاجيات الإنفاق ، ويكون مرتفعا كلما ارتفعت الأسعار.

٢- طلب القيم المنقولة أي السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها أي معدل الفائدة السندات والأسهم التي يرتبط طلبها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار.

٣- طلب الموجودات المادية التي تدر على صاحبها دخلا ماديا يتعلق بمعطيات تقنية (المسكن ،الملبس)لايمكن تقييمه إلا إذا حول إلى كميات نقدية .

٤-طلب الاستثمارات المباشرة التي ينفقها الإنسان على نفسه(نفقات التعليم والتكوين).

٥- المعامل الشخصي وهو معامل يقيم وضعية الشخص، ومستواه المادي والفكري وتقاليده في توزيع مكونات ثروته.

ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود.

٤- يري فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقرارا خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز ، والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز .

فالتقلبات الدورية للدخل الجاري تنشأ عن تقلبات الدخل المؤقت ، ولاتؤثر على الدخل الدائم إلا بقدر محدود ، وبتالي فلا يتوقع أن تؤثر في الطلب على النقود بدرجة ملموسة.

٥-مرونه الطلب على النقود لسعر الفائده

تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الأخرى، حيث إذا كان الاقتصاد أصلا في حالة توازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل، ستؤدي الزيادة في الدخل والإنفاق إلى زيادة الطلب على النقود حتى يتعادل مع عرض النقود فيصل سوق النقود إلى التوازن .

المحاضره الرابعه

الفصل الثالث .. نظريات التضخم

❶ المقدمه :

يعبر التضخم عن حالة إرتفاع مستمر في المستوى العام الأسعار والذي يقاس إما بالرقم القياسي للأسعار أو بمخفض الناتج المحلي الإجمالي ، و يقيس التضخم سرعة إرتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار

و يعد التضخم واحد من أهم المشكلات الإقتصادية التي تهم صانعو السياسة الإقتصادية في أي بلد، بسبب الآثار الضارة التي تنجم عن التضخم و التي تعيق تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية .

❷ أنواع التضخم :

أ - التضخم البسيط

في حالة التضخم البسيط يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة سنويا، وهو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، كما يعتبر محفزا للاستثمار ،حيث يحافظ على إستقرارالتكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الإستمارية .

ب - التضخم الزاحف

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهريا، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى ١٠ في المائة سنويا.

ت - التضخم الحقيقي

في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين ١٠ و١٥بالمائة ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة مما يشكل تحديا كبيرا لمخططي السياستين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار

ث - التضخم المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

ج - التضخم المفرط

يعتبر التضخم المفرط من أسوء أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق ١٠٠ بالمائة سنويا، حيث يحدث هذا النوع من التضخم في حاللت الحروب و الأزمات الكبرى.

المحاظره الخامسه

الفصل الثالث .. نظريات التضخم

أثار التضخم :

التضخم كظاهرة نقدية ينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية:

❶ الآثار الإجتماعية

يتمثل الأثر الإجتماعى الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول واجتذاب القوة الشرائية من أصحاب الدخول الضعيفة إلى أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين ،الأمر الذى يؤدى إلى إختلالات فى العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين مختلف القوى الإجتماعية المختلفة،والذي يطغى بين الحين والآخر متخذا شكل الإضرابات العمالية ،وبالتالى زيادة تعطيل الطاقة الإنتاجية ، ومنه عدم استغلال الطاقات فى الإقتصاد الوطني.

❷ الآثار الاقتصادية

هذه الآثار تختلف وتتعدد تبعا لنوعية التضخم وإن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال :

أ - الآثار في جهاز الأسعار

إذا كان التضخم ينشأ عندما يحدث اختلاف بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة وتميل نحو الارتفاع مما يؤدى إلى تدهور جهاز الأسعار في تخصيص الموارد في الاقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

ب -الآثار في هيكل التسويق والتوزيع

فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة ، قطاع التجارة يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق وتفوق أسعار التجزئة أسعارالجملة ، وفي نفس الوقت يفوق الربح التجاري الربح الصناعى ويتعدد الوسطاء لترتفع نفقات التسويق .فالإقتصاد يخلق بين طياته قطاع تجاري يعيش عالة ولايساهم فى خلق القيمة المضافة .

ج-الآثار فى الجهاز النقدي الداخلي

يلعب التضخم عن فشل النقود في تأدية دورها ووظيفتها كمقياس للقيمة ووسيط في المبادلة .

فأول قيمة تفقدها هي وظيفة مخزن للقيمة، لينعكس مباشرة على السوق المالية، حيث تنخفض الإدارات وتوجه الأموال إلى الاستهلاك مباشرة، حيث يشعر الفرد بأن هناك ارتفاعا في الأسعار وانخفاضا في قيمة النقود ، فتلجأ الدولة إلى زيادة الإصدار النقدي لرفع مستوى السيولة للحد من إرتفاع أسعار الفائدة، واذا قامت برفع سعر الفائدة فإنها تؤدي إلى رفع تكلفة الإقتراض،وفى النهاية تتحول النقودإزاء عجز الإدخار والإستثمار إلى سلع وخدمات تنطوي فى شكل قيم إكتنازية(ذهب وعقارات).

وتزداد قيمة النقود في التدهور لتفقد دورها كوسيط للمبادلة وأداة للدفع، وفى إحدى مراحل ارتفاع الأسعار تحتاج الدولة إلى كمية من النقود لمواجهة المدفوعات النقدية الجارية الناشئة عن الزيادة في الأسعار.

فيعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة السيولة والبنوك التجارية تخلق الائتمان دون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات ،وبالتالى يحدث الإختلال ولايتناسب حجم وسائل الدفع مع احتياجات التداول الحقيقية ،وتفقد النقودفعاليتهاكأداة للدفع ووسيط للمبادلة ،ويفقدالبنك المركزي السيطرة والرقابة ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع الإصدار ا لنقدي

معالجة التضخم

❶ السياسة النقدية

تمارس البنوك النقدية سياسة الرقابة كضغط الكتلة النقدية، وحجم الائتمان عن طريق أدوات كمية ونوعية .

١ - الأدوات الكمية: وتتمثل في:

أ - سياسة السوق المفتوحة

يقصد به بما يدخل البنك المركزي بائعا أو مشتري للأوراق المالية بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير في معدلات التضخم، وإجمالا فعاليات هذه السياسة تتحقق بإدارتين البنك المصرفي من جهة وإدارة البنك التجاري من جهة أخرى

ب -سياسة إعادة سعر الخصم

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض التجارية في مدة قصيرة، وتماس سياسة إعادة خصم تأثيرها على حجم الائتمان، وبالتالي على الكتلة النقدية فعندما يزيد البنك المركزي في هذا السعر فهو يهدف بذلك إلى التقليل من حجم الائتمان لامتصاص فائض كمية النقود المتداولة في السوق، والعكس صحيح.

ت -سياسة تعديل النسيبة القانونية للاحتياطي النقدي

تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من أموالها النقدية وودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، فهي وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية، على منح الائتمان ورفع هذه النسبة بسعر انكماشي بهدف الإخلال من سيولة البنوك التجارية وتجميد جزء من الاحتياطات النقدية مما يقل من قدرتها على التوسع في الاقتراض لوجود فائض من الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

٢- الأدوات النوعية

أ- سياسة القروض

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرات توجيهية، فتعطي توجيهات وار شادت للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها ونوعية القطاعات التي يجب توفير القروض لها.

أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي وتشيع فيها الظواهر التضخمية تقدم الدولة علو ووضع سياسة تأطيرية قصيره بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة.

والمعروف أن سياسة تأطير القروض يصاحب عادة برنامجا استقراريا يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتحقيق كمية النقود الفائضة والمتداولة.

٣- الوسائل الأخرى

سياسة الودائع الخاصة فهي تتلخص في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها، وأرصدتها النقدية زيادة عن نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة، تخفيضا للإنفاق الكلي أو مضاعفته.

وذلك بفرض حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التجارية على الودائع لديها، للتحكم في حجم الإنفاق النقدي الكلي فالبنوك التجارية قد تغالي في أرباحها بحصولها على فوائد قد تصل الى٣% من تشغيل بع أصولها كأذونات الخزينة فيما يدفعها إلى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها وهنا لضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يرفض البنك المركزي حد أقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاوزها فيرتفع ذلك الحد في أوقات الكساد وينخفض في أوقات التضخم طبقا لضغوط الإنفاق الكلية

❷ السياسة المالية

١- الرقابة الضريبية

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى التغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

وبالمقابل ففي الحالة الثانية(جموع الإنفاق الخاص) يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار، أي يرفع معدات الضريبية التصاعدية على الدخول فيقع الأفراد تحت ظل أعلى من المعدلات الضريبية، فيجمعون على الإنفاق في الادخار، لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من حدة الضريبة وهو ما يحدث في عهد التضخم.

٢- الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية السائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية .

فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، فهي التي تقوم بتحويل المواد المالية أو القوة الثنائية الزائدة من القطاع الخاص والعام.

وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل ، وغالبا ما تلجا السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائط الرقابة المالية الأخرى كاستنفاذ الضريبة لطاقتها، أي عندما تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الميزانية، والعدل في توزيع الثروات.

٣- خفض الإنفاق العام

إن الإنفاق الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الإنفاق:

أ - الإنفاق الجاري

وهو الإنفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الموازنة العامة السنوية.

ب -الإنفاق الاستثماري

الذي يستهدف بناء الطاقة الإنتاجية، وتطويرها أي إقامة المؤسسات الإنتاجية وإنشاء الطرق والجسور.

إن مجموع ما تنفقه الدولة يشكل جزءا من الطلب الكي، ولذا فان خفض الإنفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي، وهذا ما سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق وهو ما يؤدي إلى خفض حدة التضخم.

وهنا يجب التركيز على خفض الإنفاق الجاري وليس الاستثماري.

المحاضره السادسه

الفصل الرابع .. البنوك التجاريه

مقدمة

يتكوّن الجهاز المصرفي لأي مجتمع من عدد من المصارف،تختلف وفقا لتخصصها الدور الذي تؤديه في الاقتصاد .

يعتبر تنظيم عمليات الدّفع من الأولويات التي تحرص عليها البنوك وهذا من خلال النصوص التشريعية التي ترمي إلى تطويرها.

فإنّ وسائل الدّفع كثيرة ومتنوعة واستعمال إحداها يخضع لطبيعة المبادلات والثقة المتبادلة بين أطرافها.

ولهذا حاولنا أعطاء نظرة واضحة ومبسطة في هذا الفصل فسنتطرق ، إلى ماهية البنوك و أنواعها والخزينة العمومية.

مفهوم البنك

- البنك :

مؤسسة تمارس تجارة النقود ، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط فى العمليات المالية "

- " البنك

هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن ، استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لإستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية .

- " البنك :

المؤسسة التى تتوّسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب".

."البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كلّ وظائف البنوك من استقبال الودائع ، منح القروض و توفير وسائل الدّفع و تسييرها".

تعريف البنوك التجارية

أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي و خدمته بما يحقق أهداف و سياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي.

طبيعة عمل البنوك

١- الحرص

يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه لأنّ ما كان قد أقرضه إنّما هو مال الغير الذي لا بد أن يطلبونه منه يوما ما.

المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم،وهذا ما يفسّر مبدأ وجوب توّفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

٢- السيولة

المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم،وهذا ما يفسّر مبدأ وجوب توّفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

٣- الرّبحية

هي محصلة العاملين السّابقين فالحرص على توظيف السّيولة المتاحة هو الأمر الوحيد الذى يضمن ويكفل تحقيق الأرباح و تغطيتهما ، كما أنّ الرّبحية هى هدف أى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى النمّو، وبالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعنى توفير حجم إضافى لإمكانية الإقتراض و بالتالى إمكانيات أخرى للربح و منح الإئتمان للزبائن و تغطية الأعمال المصرفية.

وبالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعنى توفير حجم إضافي لإمكانية الاقتراض وبالتالي إمكانيات أخرى للربح ومنح الائتمان للزبائن وتغطية الأعمال المصرفية.

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب،لأجل محدد و ودائع ادخارية.
- المساهمة في تمويل المشروعات ، و ذلك من خلال منح القروض و الائتمان بأنواع مختلفة

- تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلّق بعمليات الاستيراد .
- تحويل نفقات الأسفار والسياحة، وإصدار صكوك المسافرين والإعتمادات الشخصية.
- خصم الأوراق التجارية .

الحاضره السابعه

الفصل الرابع .. البنوك التجاريه

عملية خلق النقود

مقدمة

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من إحتياطات نقدية فائضة ، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالإحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي .

ومنه فإن قيام البنوك التجارية بخلق النقود الكتابية انطلاقا من الودائع التي تجمعها ، ولفهم طريقة خلق العملة الكتابية من طرف البنوك التجارية يجب أن نتذكر أن لكل متعامل لدى البنك حسابا جاريا يسجل فيه إيداعاته وسحبه عن طريق الشيك والترحيلات .

كما أن للبنك التجاري حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي يسجل فيه العمليات المباشرة بين الطرفين .

وقد يتخذ الإصدار إحدى الطريقتين :

الطريقة الأولى :

يتدخل البنك التجاري في تغيير بنية الكتلة النقدية وذلك باستبدال النقود الورقية بنقود كتابية.

فعندما يودع شخص النقود الورقية في حسابه بالبنك، يقوم هذا الأخير بتحويلها إلى نقود كتابية .

إن البنك لا يغير سيولة المودع بل يدخل تحويرا على بنيتها في حين ترتفع الموجودات النقدية للبنك بمجرد حصوله على الودائع وخلقه للعملة الكتابية.

ويمكن تلخيص العملية كالآتي:

. إيداع الأوراق النقدية تسجيل الإيداع في حساب المودع(خلق العملة الكتابية)

-إيداع الأوراق النقدية من طرف البنك التجاري في حسابه بالبنك المركزي.

وفي حالة سحب المودع لأمواله من البنك تحدث العملية العكسية ، أي هذا السحب يؤدي إلى إعدام العملة الكتابية.

وهي الطريقة التي تؤدي إلى تدخل فعال وحقيقي من طرف البنوك التجارية في خلق العملة أو إعدامها ، ولتفسير ذلك ننطلق من عمليتين أساسيتين لهذه البنوك:

يستطيع الأفراد فتح حسابات جارية عند البنوك على أساس التزام هذه الأخيرة برد الأموال أو قسط منها متى أراد المودع سحبها.

تقوم البنوك بإعطاء قروض للمؤسسات الاقتصادية انطلاقا من الودائع التي قامت بجمعها.، وهذا ما يجعل الودائع في البنوك رهن إشارة المقترضين والمودعين في نفس الوقت .كيف يتم ذلك؟

تقوم البنوك بإعطاء قروض للمؤسسات الاقتصادية انطلاقا من الودائع التي قامت بجمعها.، وهذا ما يجعل الودائع في البنوك رهن إشارة المقترضين والمودعين في نفس الوقت .كيف يتم ذلك؟

مثال :

توصل بنك تجاري بودائع مقدرة مقدرة ٢٠٠٠دج و ترك عنده محفوظات بنسبة ٢٠بالمئة من مجموع الودائع استجابة لحاجات المودعين لطلبات السحب المنتظرة من طرف أي أن الأموال المحفوظة ٤٠٠ دج والباقي ١٦٠٠دج اقرضه البنك إلى مؤسسات لأجل قصير

وبالتالي يصبح حساب البنك على النحو التالي :

الأصول

٢٠٠٠دج ودائع من الأفراد

الخصوم

٤٠٠ احتياطات. / ١٦٠٠ قروض

وهكذا يستطيع المقترضون استعمال ١٦٠٠دج الشيء الذي سيزيد من مقادير وسائل الأداء ففي أول الأمر كانت كمية النقود المتاحة هي ٢٠٠٠ فأصبحت ٢٠٠٠+١٦٠٠ =٣٦٠٠ و بهذا قام البنك بخلق نقود جديدة.